



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 77-A
30 يناير 2002
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 4

البندان 3 (د) و 6 من جدول الأعمال

تونس

مقترنات بشأن أعمال المؤتمر

النهج التونسية في مجال التجارة الإلكترونية

تقع تنمية التجارة الإلكترونية في تونس ضمن استراتيجية شاملة لتنمية الاقتصاد الإلكتروني الذي يستند، فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، إلى:

* عزيمة سياسية راسخة لجعل تونس قطبًا تكنولوجياً يسير نحو الاقتصاد الإلكتروني،

* تقدم مستمرة في إتاحة النفاذ إلى خدمات الاتصالات بفضل:

▪ برنامج لتعظيم الثقافة الرقمية

▪ برنامج تجهيز يعرف باسم "جهاز حاسوب لكل أسرة"

* تطوير وتحديث البنية التحتية للاتصالات،

* وضع قاعدة تنظيمية ومؤسسية متطرفة،

* تطوير الموارد البشرية من خلال إعادة هيكلة برامج التدريب والبحث المتخصصة.

الإنجازات في ميدان الاقتصاد الإلكتروني

ألف على الصعيد التنظيمي

- تشريع جديد للاتصالات يهدف إلى تنظيم قطاع الاتصالات والافتتاح على القطاع الخاص.
- تعديل القانون المدني ليشمل الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني.

- صدور القانون رقم 83-2000 الخاص بالتبادل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية الذي اعترف بالوثيقة الإلكترونية والتوفيق الإلكتروني وخدمات التصديق الإلكتروني والتبادل التجاري الإلكتروني.

- وضع تعاريف

- القواعد التنظيمية التي تحكم الوثيقة الإلكترونية والتوفيق الإلكتروني
- تأسيس الوكالة الوطنية للتصديق الإلكتروني
- تأسيس أقسام للتصديق الإلكتروني
- تنظيم التبادلات التجارية الإلكترونية
- ضمان حماية البيانات الشخصية
- المحالفات ونظام العقوبات.

على صعيد المؤسسات *

- تأسيس الوكالة الوطنية للتصديق الإلكتروني، التي يتلخص دورها فيما يلي:
 - . منح التراخيص لمزودي خدمات التصديق الإلكتروني
 - . مراقبة احترام الأحكام التنظيمية
 - . تقييس آليات وضع التوقيع الإلكتروني والتثبت منها
 - . عقد اتفاقيات اعتراف متبادل مع الأطراف الأجنبية
 - . البحث والتدريب والدراسة في مجال التجارة الإلكترونية.

على الصعيد التنفيذي *

- تنفيذ مشاريع عديدة للتبادل الإلكتروني للبيانات: إذ تتولى "حرمة شبكة التجارة التونسية الوحيدة" مهمة تسهيل التبادل مع الخارج وتبسيط الإجراءات وتبادل المعلومات المرتبطة بهذا التبادل وتسديد الحسابات بين المصارف عن بعد.
- وضع عملية إلكترونية مأمونة تماماً وهي الدينار الإلكتروني الذي يسمح بتسديد مبالغ الصفقات التجارية التي تتم بواسطة الإنترنت عبر الواقع التجاري التونسي.
- إطلاق أول مشروع للتسجيل عن بعد للسنة الجامعية 2000-2001 وعمم تطبيقه للسنة الدراسية 2002-2003.
- إنشاء وكالة تجارية إلكترونية تديرها المؤسسة الوطنية للاتصالات، تقدم خدمات عديدة على الشبكة ومنها، خاصة، سداد فواتير الخدمات المائية وإمكانية الاطلاع عليها. وقد تبني عدد كبير من المؤسسات العامة والخاصة تطبيق السداد عن بعد مثل البريد و"شركة الكهرباء والغاز التونسية" إلخ.
- إقامة مكتبة إلكترونية لقطاع تكنولوجيا الاتصالات.
- إقامة بوابة الإنترنت للبريد التونسي تقدم خدمات على الشبكة وموقع على الإنترنت لشراء الطوابع البريدية.

باء برنامج مستقبلي للتجارة الإلكترونية في تونس

لقد بدأت تونس مرحلة جديدة، بعد أن أصبحت اليوم تمتلك شبكات وطنية متقدمة عالية الأداء وإطاراً تنظيمياً وتشغيلياً ملائماً وجموعة حلول قابلة للتطبيق، في تنفيذ برنامج يهدف إلى اندماج تونس في الاقتصاد الإلكتروني، الذي يستند أساساً إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات.

ويرتكز هذا البرنامج على النقاطين التاليتين:

- الاستمرار بتعزيز البنية التحتية للاتصالات من أجل توفير المراقبة الضرورية للاقتصاد الإلكتروني.
- زيادة تشجيع التجارة الإلكترونية وتعزيز هذه الوسيلة الجديدة في التبادل التجاري على الصعيد الوطني ومع الخارج وذلك بتأمين مختلف الخدمات الإدارية والتجارية والاقتصادية، تدريجياً بالوسائل الإلكترونية، عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- دعم الاستراتيجية الوطنية للتدريب في قطاع المعلومات والاتصالات ودعم البحث العلمي في هذا القطاع وذلك بضمان توفير حد أدنى من التأهيل والتدريب للشباب البالغين من العمر أقل من 16 عاماً من أجل ضمان استخدام الأفضل والاستثمار الأمثل للتكنولوجيا الجديدة في المعلومات والاتصالات.
- دعم تسهيلات النفاذ إلى التطبيقات وذلك عن طريق:
 - إنشاء مراقب للعمل عن بعد في المناطق والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية،
 - متابعة برنامج "حاسوب لكل أسرة".
- الاستمرار في تأمين وسائل الدفع الإلكترونية.

اقتراح

يطلب إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات:

- أن يأخذ في الاعتبار الخبرات المكتسبة في البلدان النامية في ميدان التجارة الإلكترونية،
- أن ينظر في ضرورة مساعدة البلدان النامية في إعدادها لاستراتيجيات تعزيز التجارة الإلكترونية.

ويوصى كذلك:

- بأن يؤيد قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد وينسق الدخول في مشروع يتناول:
 - تبادل الخبرات بين البلدان النامية فيما يخص التجارة الإلكترونية،
 - مساعدة البلدان النامية لتعزيز التجارة الإلكترونية.
- بأن يبذل قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد جهوداً للتنسيق مع الهيئات الدولية المعنية بتطوير التجارة الإلكترونية لإيجاد الوسائل التمويلية اللازمة لتنفيذ المشروع.